

Distr.: General
30 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده باولو سيرجيو بينيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وفقاً لقرار اللجنة ٦١/٢٠٠٤ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٢٦٦.



تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

قررت لجنة حقوق الإنسان بقرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص للجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ووسعت تلك الولاية في الآونة الأخيرة بالقرار ٦١/٢٠٠٤. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. والتقرير المؤقت الحالي يستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وستجري قراءته جنباً إلى جنب مع تقريره الأخير المقدم إلى اللجنة (E/CN.4/2004/33).

وقد التمس المقرر الخاص، منذ بعثته الأخيرة إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، من حكومة ميانمار في عدة مناسبات أن تتعاون معه ليعود إلى البلد في بعثة لتقصي الحقائق. غير أنه على الرغم من التلميح بالموافقة على زيارته من حيث المبدأ، لم يتلق إذناً بالزيارة. لذلك فإن المقرر الخاص يوفر في هذا التقرير استكمالات مقتضبة بشأن المسائل التي تطرق إليها خلال زيارته الأخيرة، استناداً إلى معلومات تم جمعها من مصادر أخرى. وسيواصل المقرر الخاص السعي إلى الوصول إلى ميانمار كي يصرف ولايته على نحو أكمل.

وقد انعقد المؤتمر الوطني من جديد في الفترة من ١٧ أيار/مايو إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وإحياء المؤتمر الوطني هو بمثابة الخطوة الأولى بموجب خريطة الطريق ذات النقاط السبع من أجل المصالحة الوطنية والانتقال نحو الديمقراطية، التي قدمها رئيس الوزراء، الجنرال كين نيونت، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد أعلنت السلطات أن من المتوقع أن يصوغ المندوبون إلى المؤتمر الوطني الجديد اقتراحاتهم في سياق الأهداف الستة والمبادئ الـ ١٠٤ التي وضعت من قبل خلال انعقاد المؤتمر في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦.

وقد أعيد انعقاد المؤتمر الوطني دون مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى التي رجت أغلبية المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠. وحضر المؤتمر ١٠٧٦ عضواً، بالمقارنة مع ٧٠٢ من المشاركين في المؤتمر السابق. وتتألف هذه الزيادة إلى حد بعيد من ممثلي الشعوب الإثنية، بما فيها جماعات وقف إطلاق النار التي ظهرت في البيئة السياسية الجديدة التي تحققت نتيجة لاتفاقيات لوقف إطلاق النار أبرمت مع ١٧ جماعة مسلحة سابقة. ومن حيث إمكانيات حسم الصراع، قد يكون المؤتمر الوطني لعام ٢٠٠٤ فرصة نادرة بالنسبة للأقليات الإثنية.

ويلاحظ المقرر الخاص أن نواحي القلق المتصلة بعملية المؤتمر الوطني التي أعرب عنها في تقريره السابق المقدم إلى اللجنة لم تعالج وأن الخطوات اللازمة لكفالة تحقيق الحد الأدنى من الظروف الديمقراطية لعودة انعقاد المؤتمر الوطني لم تتخذ. ويؤكد المقرر الخاص من جديد أن الحكومة إذا رغبت في دعم عملية (فعلية) للانتقال السياسي، لا بد من تحقيق شروط أساسية تتصل بحقوق الإنسان.

غير أن المقرر الخاص يأمل في أن تتوصل الحصيصة النهائية للمؤتمر الوطني على بعض الحلول الفعلية لشواغل سكان ميانمار بأكملهم. فمن شأن إطلاق سراح داو أونغ سان سو كي والشروع في حوار موضوعي معها ومع حزبيها، والتوصل كذلك إلى اتفاق مع مجموعات وقف إطلاق النار يأخذ اقتراحاتهم في الاعتبار، أن يساهم في النهوض بالعملية السياسية. وفي هذا الصدد، يناشد المقرر الخاص حكومة ميانمار أن تعترف بدور المبعوث الخاص للأمم المتحدة العام وضرورة عودته إلى البلد في أسرع ما يمكن لمواصلة بذل جهود التيسير، خصوصاً في سياق الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الوطني المقبلة.

إن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدل على أن الحالة فيما يتعلق بممارسة حقوق الإنسان الأولية والحريات الأساسية في ميانمار لم يطرأ عليها تغير ملحوظ. فآثار أحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في ديباين لم تمح على نحو كامل بعد. فما زالت هنالك أعداد كبيرة من المحتجزين لأسباب أمنية. وقد تلقى المقرر الخاص عدة تقارير عن استمرار الاعتقالات وصدور أحكام قاسية على الناشطين السياسيين المسلمين؛ وأثار المقرر الخاص في رسائله العديد من القضايا المبلغ عنها ووجهت إلى حكومة ميانمار استغاثات حثيثة. كما إن المقرر الخاص ما زال قلقاً بشأن ممارسة الاحتجاز الإداري. وما زالت تفرض قيود على النشاط السياسي، وما زالت كافة مكاتب حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مغلقة، باستثناء مقرها في يانغون الذي سمح بإعادة فتحه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وعلى الرغم من القيود المفروضة، أفادت التقارير الأخيرة أن الرابطة الوطنية تمكنت من إجراء بعض الأنشطة.

وفي حين أن المدى الذي سيسمح به للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية بإجراء أنشطة سياسية سلمية دون أن ينتقم منها غير معروف بعد، يود المقرر الخاص أن يكرر تأكيدها للرأي الذي جرى الإعراب عنه في بعثته السابقة الموفدة بها في تشرين الثاني/نوفمبر من أن تنفيذ خريطة الطريق يجب أن ترافقه تغييرات ملموسة على الأرض بهدف إجراء عملية تتسم بالحرية الفعلية والشفافية والشمول، وتشترك فيها كافة الأحزاب السياسية والشعوب الإثنية وأفراد المجتمع المدني. فالحقوق والحريات السياسية يجب

أن تحترم لخلق بيئة تمكينية تفضي إلى تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح. وإن تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان التي اقترحها في تقاريره ورسائله المقدمة إلى سلطات ميانمار كفيلة بخلق هذه البيئة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة وتفصيلية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي يكافح فيها التمرد في ميانمار ويأمل أن يتمكن من توضيح هذه التقارير خلال بعثته المقبلة. ويشير إلى أن طلبه من أجل إجراء تقييم مستقل في ولاية شان لم ترد عليه سلطات ميانمار بعد.

وقد أحاط المقرر الخاص علما بالتعاون الذي أبدته حكومة ميانمار مع لجنة حقوق الطفل لدى النظر في التقرير الدوري الثاني لميانمار بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

ويعتقد المقرر الخاص أنه قد حصل تقدير متزايد في السنوات القليلة الماضية من قبل المجتمع الدولي لضرورة تقديم مساعدة إنسانية في ميانمار. وفي هذا الصدد، يرحب المقرر الخاص بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري في مجال تبيان نقاط الضعف في ميانمار بغية وضع إطار استراتيجي للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

ونظرا للحالة السائدة في ميانمار، تظل الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقارير المقرر الخاص السابقة قائمة.

المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٦	١	أولا - مقدمة
٦	٦-٢	ثانيا - أنشطة المقرر الخاص
٧	٣٥-٧	ثالثا - التطورات المتصلة بحقوق الإنسان
٧	١٦-٧	ألف - المؤتمر الوطني
١٠	٢٦-١٧	باء - معلومات مستكملة عن الحقوق المدنية والسياسية
١٣	٢٩-٢٧	جيم - الحالة في المناطق الحدودية
١٤	٣٥-٣٠	دال - حقوق الطفل
١٦	٤٢-٣٦	رابعا - التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
١٨	٤٣	خامسا - الملاحظات والتوصيات الختامية

أولا - مقدمة

١ - قررت لجنة حقوق الإنسان بقرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص للجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ووسعتها في الآونة الأخيرة بالقرار ٦١/٢٠٠٤ (الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ٢٦٦/٢٠٠٤). وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. والتقرير الحالي مقدم وفقاً لهذا الطلب. وهو يستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وستجري قراءته جنباً إلى جنب مع تقريره الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/33).

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

٢ - قدم المقرر الخاص تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وعندما كان في جنيف في تلك المناسبة وفي مناسبات أخرى، وكذلك في لندن فيما بعد، عقد اجتماعات مع ممثلين أقدم لحكومة ميانمار لبحث المسائل المتعلقة بتنفيذ ولايته. وفي نفس الاتجاه، تابع الممثل الخاص استشاراته مع ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٣ - وقد كتب المقرر الخاص، منذ بعثته الأخيرة إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إلى حكومة ميانمار في عدة مناسبات يلتمس تعاونها في العودة إلى البلد في بعثة لتقصي الحقائق. واقترح المقرر الخاص أن يسافر إلى ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٤ لاستكمال تقريره المقدم إلى اللجنة. غير أنه على الرغم من التلميح بالموافقة من حيث المبدأ على زيارة المقرر الخاص، لم تقبل الحكومة بالمواعيد المقترحة للزيارة واقترحت البحث عن مواعيد أخرى تناسب الطرفين. واقترح المقرر الخاص أواخر أيار/مايو - أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بغرض جمع معلومات أولية من أجل التقرير الحالي، خاصة بالنظر إلى التطورات التي حدثت مؤخراً فيما يتصل بعملية المؤتمر الوطني في البلد. كذلك لم ترد موافقة على هذه المواعيد. ويرغب المقرر الخاص أن يلاحظ أن المبعوث الخاص للأمين العام لم يحظ بفرصة للوصول إلى ميانمار منذ بعثته الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٤ وأن الأمين العام دعا مجلس الدولة للسلم والتنمية إلى السماح بعودة المبعوث الخاص في أسرع وقت ممكن.

٤ - ومع عدم الذهاب في بعثات إلى ميانمار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يقدم المقرر الخاص في التقرير المؤقت الحالي لمحات مستكملة بشأن المسائل التي درسها في أثناء زيارته

الأخيرة، استنادا إلى المعلومات التي تم تجميعها من مصادر أخرى. وسيواصل المقرر الخاص السعي إلى الوصول إلى ميانمار كي يصرف ولايته على نحو أكمل.

٥ - وقد انتهز المقرر الخاص فرصة زيارة قام بها إلى بانكوك لولاية أخرى، فعقد مؤتمرا صحفيا في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أعرب فيه عن خيبة أمله بسبب عدم التعاون من جانب حكومة ميانمار. وعندما كان في بانكوك، اجتمع المقرر الخاص بممثلين عن حكومة تايلند الملكية، والوسط الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وكذلك بأفراد على علم بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٦ - وخلال فترة الإبلاغ، أرسل المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار ستة نداءات عاجلة ورسائل ادعاء تثير قضايا بشأن وقوع انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان تصيب ٦٨ شخصا.

ثالثا - التطورات المتصلة بحقوق الإنسان

ألف - المؤتمر الوطني

٧ - يشكل إحياء المؤتمر الوطني الخطوة الأولى في إطار خريطة الطريق المكونة من ٧ نقاط لتحقيق المصالحة الوطنية والانتقال نحو الديمقراطية، التي قدمها رئيس الوزراء الجنرال كين نيوت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتجدد الإشارة إلى أن المؤتمر السابق الذي بدأ عمله في عام ١٩٩٣ قد توقفت أعماله في عام ١٩٩٦ بعد انسحاب وفود الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بسبب ما وصفته الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بإجراءات غير ديمقراطية. وحدثت انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء تلك الإجراءات التي ورد توثيقها بواسطة المقررين الخاصين السابقين (E/CN.4/2004/33، الفقرة ٣٣).

٨ - وتقوم بالإعداد لإعادة عقد المؤتمر الوطني ثلاث لجان هي لجنة تنظيم المؤتمر الوطني ولجنة العمل واللجنة الإدارية التي أعيد تشكيلها من قبل مجلس الدولة للسلم والتنمية خصيصا لهذا الغرض (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩ و ٣٠). وقد عقدت اللجان أول اجتماع لتنسيق عملها المشترك في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٩ - أعلن الفريق ثين سين رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم المؤتمر والأمين الثاني لمجلس الدولة للسلم والتنمية في الاجتماع الثاني المعقود في ١٩ نيسان/أبريل، موعد انعقاد المؤتمر الوطني والبارامترات الرئيسية لعمله. وأوضح بجلاء أن المؤتمر الجديد سوف يُعقد وفقا للأهداف والإجراءات السابقة. ويُتوقع أن تصوغ الوفود اقتراحاتها في سياق "المبادئ الأساسية" وفي

”المبادئ الأساسية المفصلة“ التي يبلغ عددها ١٠٤ مبادئ، وهي التي تم إرساؤها في مؤتمر ١٩٩٣-١٩٩٦. وأُعلن أيضا أن فحصا قد جرى لقائمة الوفود وأن دعوات قد أرسلت بالفعل ابتداء من ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى الوفود المختارة من الفئات الاجتماعية الثماني ذاتها كما كان في المؤتمر السابق، وهي الأحزاب السياسية، والممثلون المنتخبون، والأعراق الوطنية والفلاحون، والعمال، والمفكرون والمثقفون، وموظفو الدولة، والوفود المدعوة الأخرى. ويتعين أن تسجل الوفود أسماء أعضائها يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤.

١٠ - أتى هذا الإعلان بعد ثلاثة أيام من إصدار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لبيان أوضحت فيه أن الأوضاع لن تكون صالحة لمشاركتها في المؤتمر الوطني إذا استمر المؤتمر يعمل في إطار الإجراءات والقواعد السابقة. ويتمثل موقف الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في وجوب انعقاد المؤتمر الوطني وفقا للممارسات الديمقراطية. وذكر سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذين تلقوا دعوات لحضور المؤتمر (والعضوان الآخران هما داو أونغ سام سو كي و يو كيم بو لا يزالان يعيشان تحت الحجز المنزلي ويُقال أنهما لم يتلقيا دعوة وأن مشاركتهم سوف تنقرر رسميا بعد أن يناقشوا المسألة مع السيدة داو أونغ سان سو كي.

١١ - انعقد اجتماع للجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بمقر السيدة داو أونغ سان سو كي. وحضره جميع الأعضاء التسعة في اللجنة التنفيذية المركزية. بمن فيهم يو تين أو الذي أحضر من الحجز المنزلي لحضور الاجتماع. ويبدو من التقارير التي اطلع عليها المقرر الخاص أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كانت مستعدة وراغبة في حضور المؤتمر الوطني إلى أن اتضحت استحالة الاتفاق على إطلاق سراح السيدة داو أونغ سان سو كي وإعادة فتح مكاتب الحزب. ووجد الرفض الصادر من قيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المشاركة في المؤتمر صدى لدى بعض الأحزاب القومية الإثنية الأخرى. واعترضت بعض الجماعات الإثنية الأخرى على ”المبادئ الأساسية“ الستة التي تشمل ضمان قيام العسكريين بدور رئيسي في أي حكومة قادمة وعلى أن ”المبادئ الأساسية المفصلة“ للدستور التي بينها المؤتمر السابق سوف توجه المؤتمر الجديد.

١٢ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ حث الأمين العام جميع الأطراف المعنية على بذل كل جهد ممكن في اليومين التاليين من أجل التوصل إلى اتفاق وازعة في الاعتبار الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية والإثنية الأخرى. وكرر أيضا الدعوة لرفع جميع القيود المتبقية المفروضة على داو أونغ سان سو كي و يو تين أو وإعادة فتح مكاتب اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية حتى يصبح المؤتمر الوطني شاملا للجميع. ويُعتبر

الشرطان السابقان عنصريين أساسيين كي يعترف المجتمع الدولي بالمؤتمر الوطني كمحفّل جدير بالثقة لتحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية في ميانمار.

١٣ - انعقد المؤتمر الوطني مرة أخرى في الفترة من ١٧ أيار/مايو إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ دون مشاركة اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية أو الأحزاب السياسية الأخرى التي فازت بأغلبية المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠. ولاحظ المقرر الخاص في بيانه الصحفي الصادر في ١ حزيران/يونيه عدم معالجة الاهتمامات المتعلقة بعملية المؤتمر الوطني والتي أعرب عنها في تقريره الأخير المقدم إلى اللجنة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤) وكررها في وقت لاحق في كلمته أمام اللجنة وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان انعقاد المؤتمر الوطني في ظل أوضاع ديمقراطية. وكرر المتطلبات الأساسية لحقوق الإنسان التي يجب أن يستوفيها مجلس الدولة للسلم والتنمية إذا أراد الترويج لعملية حقيقية للانتقال السياسي. ومن أجل تهيئة بيئة مواتية لانتقال ديمقراطي ناجح يجب استعادة حقوق حرية التعبير والاجتماع. كما يجب الإفراج عن جميع السجناء السياسيين (أي المحتجزين بدواعي الأمن) بشكل فوري ودون شروط وعدم ممارسة أي أنشطة إضافية من أجل التوقيف أو المعاقبة بسبب الأنشطة السياسية السلمية. وفضلاً عن ذلك، يجب الإفراج عن داو أونغ سان سو كي ويوتين او من الاحتجاز المترلي كما يجب إعادة فتح مقر حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

١٤ - حضر المؤتمر الوطني ١٠٧٦ مندوباً من جملة ١٠٨٨ مندوباً تمت دعوتهم، أي بزيادة أكثر من ٣٠٠ مندوب عن المؤتمر السابق الذي حضره ٧٠٢ من المشاركين. وترجع الزيادة إلى حد كبير إلى ممثلي القوميات الإثنية بما فيها مجموعات وقف إطلاق النار التي برزت في البيئة السياسية الجديدة الناشئة نتيجة لاتفاقيات وقف إطلاق النار بين الحكومة و ١٧ مجموعة مسلحة سابقة. وفيما يتعلق باحتمال حل الصراع يمكن أن يوفر المؤتمر الوطني لعام ٢٠٠٤ فرصة فريدة للأقليات الإثنية. ومع ذلك تبقى التحديات التي لا يمكن التقليل منها. وكانت مجموعات وقف إطلاق النار تتألف من مجموعات المعارضة المسلحة السابقة في الأقليات الإثنية التي شملتها فئة "الضيوف المدعويين بصفة خاصة". وكان مجلس الدولة للسلم والتنمية قد طلب قبل انعقاده أن تختار مجموعات وقف إطلاق النار عدداً محدداً من الوفود. وأثارت مجموعات وقف إطلاق النار أثناء الدورة التحضيرية للمؤتمر قضايا شملت الاستقلال الذاتي المحلي لمناطق الأقليات الإثنية وقيل إنها أجرت بعض المناقشات الموضوعية مع السلطات بشأن هذه الاهتمامات. وفيما يتعلق بتحالف القوميات المتحدة، وهو تجمع يضم بعض الأطراف السياسية للأقليات الإثنية، أُبلغ أن رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية قد دعت وحدها للمشاركة في المؤتمر الوطني، ولكنها لم تفعل ذلك حتى الآن.

١٥ - أحاط المقرر الخاص علما بالاهتمامات المتعلقة بإجراءات المؤتمر الوطني وبالمناخ العام مثلما عبر عن ذلك في تقريره السابق (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣)، بما في ذلك ما يتعلق بالقانون رقم ٩٦/٥ والإجراءات والقوانين التقييدية الأخرى. وسوف يتناول المقرر الخاص هذه المسائل في زيارته القادمة لتقصي الحقائق في ميانمار.

١٦ - مع ملاحظة المقرر الخاص لنواحي القلق الخاصة المتعلقة بعملية المؤتمر الوطني الحالي ولا سيما فيما يتعلق بشموله والإجراءات التي تنظم أعماله، فإنه يأمل في أن تفضي الوثيقة الختامية إلى إيجاد حلول ملموسة لمصلحة شعب ميانمار بأسره. ويعتقد المقرر الخاص أن إطلاق سراح داو أونغ سان سو كي وبدء حوار موضوعي معها ومع حزبها إضافة إلى التوصل إلى اتفاق مع مجموعات وقف إطلاق النار يراعي اقتراحاتها الحالية سوف يساهم في تعزيز العملية السياسية. ويهيب المقرر الخاص في هذا الصدد بحكومة ميانمار الاعتراف بدور المبعوث الخاص للأمين العام وضرورة عودته للبلاد في أقرب وقت ممكن لمواصلة جهوده التيسيرية ولا سيما في إطار الإعداد للدورة القادمة للمؤتمر الوطني التي يُتوقع انعقادها في وقت ما بعد انتهاء موسم المونسون وربما في تشرين الثاني/نوفمبر.

باء - معلومات مستكملة عن الحقوق المدنية والسياسية

١٧ - توحى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أن الحالة المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية في ميانمار لم تتغير بقدر كبير. ولا يزال الأمر يتطلب إزالة آثار أحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ على حقوق الإنسان في ديباين (انظر A/58/219، الفقرات من ١٠ إلى ١٧ ومن ٢٣ إلى ٢٥، و E/CN.4/2004/33، الفقرات من ١٢ إلى ٢١).

١٨ - لا يزال هناك عدد كبير من المحتجزين لأسباب أمنية (أكثر من ٣٠٠ ١ شخص). ويشعر المقرر الخاص بالقلق لعدم وجود مؤشرات بإمكانية الإفراج عن داو أونغ سان سو كي. ويأسف المقرر الخاص أيضا إذ يلاحظ أنه بالرغم من نداءاته المتكررة فإن عددا قليلا فقط من المحتجزين قد تم الإفراج عنهم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وكان من بين المُفرج عنهم في الفترة الأخيرة رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أو أونغ شوي وعضو اللجنة التنفيذية المركزية أو لو وين اللذان ظلّا تحت الحجز المنزلي منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ وأُفرج عنهما في ١٣ نيسان/أبريل؛ وعضو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تين تون الذي حُكم عليه بالسجن عشرين عاما في عام ١٩٩٣ وأُفرج عنه في ٢٠ حزيران/يونيه؛ وعضو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كو واناى سو، الذي كان

يقضي في السجن حكما لعشر سنوات منذ صدور الحكم عليه في عام ١٩٩٩ والحامي تين آي وقد أُطلق سراحهما في ٢٤ حزيران/يونيه.

١٩ - منذ بداية هذه السنة تلقى المقرر الخاص عدة تقارير بشأن استمرار حالات الاعتقال وإصدار العقوبات القاسية بسبب أنشطة سياسية سلمية؛ وقد أثار المقرر الخاص عددا من القضايا المُبلّغ عنها في رسائله ونداءاته العاجلة الموجهة إلى حكومة ميانمار. وطبقا لأحد التقارير، فإن ١١ عضوا في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذين تم اعتقالهم لصلتهم بحادثة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في ديباين قد صدرت ضدهم أحكام في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالسجن لفترات تتراوح بين ٧ سنوات و ٢٢ سنة بواسطة "محكمة خاصة" أنشئت داخل السجن في مقاطعة ماندالاي. ووُجهت لهم تهمة إقامة علاقة مع منظمات غير قانونية وأدينوا بموجب المادة ٥ (ي) من قانون الطوارئ المؤقت والمادة ١٧ (ل) من قانون المنظمات غير المشروعة في محاكمة قصيرة حُرّموا فيها من حقهم في حضور مستشار قانوني. وكان هؤلاء الأشخاص الأحد عشر من يانغون، وأحكامهم بالسجن هي كما يلي: (١) يوهلاساو، ١٧ سنة؛ (٢) يو منت او، ٧ سنوات؛ (٣) داو نخين بابا، ١٧ سنة؛ (٤) مايونغ اونغ نانغ تو، ١٢ سنة؛ (٥) كو اونغ اونغ، ٧ سنوات؛ (٦) يو وين كي، ٢٢ سنة؛ (٧) كو تاي لوين او، ٧ سنوات (وجميعهم من ماندالاي)؛ و (٨) يوثان وين، ١٢ سنة؛ (٩) كو راي تون، مين ١٢ سنة؛ (١٠) يو تين او، ١٢ سنة؛ (١١) كو زاو مين نانغ، ١٢ سنة. ويلاحظ المقرر الخاص أن لجنة الصليب الأحمر الدولية واصلت أنشطتها للحماية التقليدية لمصلحة المحتجزين في إدارة السجون وشملت القيام بزيارات متكررة للأشخاص الذين لا يزالون محتجزين فيما يتصل بأحداث ٣٠ أيار/مايو. وسوف يواصل المقرر الخاص من جانبه إجراء المزيد من المناقشات بشأن حادثة ديباين (E/CN.4/2004/33)، الفقرات من ١٢ إلى ٢١) أثناء زيارته القادمة إلى ميانمار.

٢٠ - وأُبلغ أيضا في ٧ أيار/مايو أن خمسة ناشطين كان قد تم اعتقالهم قبل ثلاثة أشهر وأصدرت "محكمة خاصة" أحكاما بالسجن ضدهم لفترات طويلة في سجن إنسين بادعاء إجرائهم صلات غير قانونية مع منظمات سياسية محظورة. وهؤلاء هم: مونغ مونغ لات وبو لوين (١٢ سنة)؛ ونو مين (١٥ سنة)؛ ويبي تيه (٧ سنوات)؛ وني لين اونغ، يُعرف أيضا ببيان نانغ (٢٢ سنة). وأُبلغ أيضا في ٥ حزيران/يونيه أن اثنين من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية - وهما ثان ثان تاي، أمين مجموعة المرأة بشعبة ماغوي وتين مينت، أمين مدينة ثينغانغون قد اعتُقلا بتهمة الاتصال بمجموعات غير قانونية على الحدود. ويبدو أن مكان وجودهما غير معروف وربما يواجهان عقوبة السجن لفترة طويلة. وتدّعي الحكومة أن ذلك لا يُعتبر مؤشرا على ملاحقة جديدة لأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢١ - لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء ممارسة الاحتجاز الإداري بموجب المادة ١٠ (ألف) من قانون حماية الأمة من مخاطر العناصر التخريبية. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بوفاة اثنين من السجناء السياسيين السابقين. فأحدهما شاعر مسن هو (كي تين او) يبلغ من العمر ٦٠ عاما وأُفراج عنه من السجن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ وتوفي نتيجة سكتة قلبية في ٢٤ حزيران/يونيه. وادّعي بأنه كان يعاني من ارتفاع ضغط الدم ومن حالة مرضية وبعض الأمراض الأخرى نتيجة للتعذيب الذي تعرض له أثناء فترة اعتقاله والتحقيق معه وسوء حالته في السجن الذي أمضى فيه السنوات العشر الأخيرة. والشخص الآخر هو المحامي يو مين تو، البالغ من العمر ٥٠ عاما وهو سجين سياسي توفي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في مستشفى مدينة أنسين نتيجة لمرض قلبي. وكان يمضي فترة عقوبة بالسجن مدتها ٧ سنوات صدرت في نيسان/أبريل ١٩٩٨ لتعاونيه في جمع وقائع لسجلات بعنوان "تاريخ أنشطة الطلاب في مجال السياسة في بورما".

٢٢ - وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بسوء حالة ٥٠ سجيناً سياسياً حالياً على الأقل. وهو يناشد حكومة ميانمار مرة أخرى إطلاق سراح أولئك السجناء لأسباب إنسانية. كما يجدد دعوته من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين من خلال عملية عفو عام. ومواصلة احتجاجهم تتناقض مع روح وأهداف الانتقال الديمقراطي والمصالحة الوطنية التي أُعلنت في خريطة الطريق بواسطة رئيس الوزراء.

٢٣ - ولا تزال هنالك قيود على النشاط السياسي طالما بقيت جميع مكاتب حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مغلقة باستثناء مقرها الرئيسي في يانغون الذي أُذن بإعادة فتحه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وذكر أيضاً أن خطوط الهاتف إلى مقر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد قُطعت مع بدء المؤتمر الوطني لأعماله في ١٧ أيار/مايو.

٢٤ - وبالرغم من القيود السارية، استطاعت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كما ورد مؤخراً تنفيذ بعض الأنشطة. وشرع قادة الحزب والممثلون المنتخبون في عقد اجتماعات أثناء شهر تموز/يوليه تحضيراً لتقديم مدخلاتهم لقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فيما يتعلق بأنشطة الحزب والخطط المستقبلية. وقد تم أثناء كتابة هذا التقرير عقد اجتماعات تحضيرية في شعبة يانغون وولاية شان. ويُخطط لعقد اجتماعات مماثلة على نطاق البلاد في الأيام القادمة. ويُتوقع بعد انتهاء هذه الاجتماعات أن يلتقي قادة الحزب من جميع الشعب والولايات مع قادتهم الرئيسيين بالمقر الرئيسي للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في يانغون.

٢٥ - وذكر أيضاً أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية شرعت في ٣٠ تموز/يوليه في تنظيم حملة على نطاق البلاد تدعو إلى الإفراج عن داو أونغ سان سو كي ويو تين او

والسجناء السياسيين الآخرين وإعادة فتح جميع مكاتب الحزب المغلقة منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣. وذكر أن موظفي المخابرات العسكرية قد حذروا المنظمين من تنفيذ الحملة ولكن لم يُتخذ إجراء ضدهم حتى الآن. وفي ضوء الطابع السلمي لهذه الحملة يتعين أن تمتنع السلطات عن ممارسة أي ضغط على المنظمين.

٢٦ - وفي الوقت الذي لا يعرف فيه مدى النطاق المسموح به للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى للقيام بأنشطة سياسية سلمية دون عقاب يود المقرر الخاص أن يكرر وجهة نظره التي تم بياؤها في تقريره الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ومفادها أن تنفيذ خريطة الطريق يجب أن ترافقه تغييرات ملموسة على الأرض لتنفيذ حملة حرة وحقيقية وشفافة وشاملة تشمل جميع الأحزاب السياسية والقوميات الإثنية وأفراد المجتمع المدني. ويجب احترام الحقوق والحريات السياسية من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق انتقال ديمقراطي ناجح. ومن شأن تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان المقترحة في تقاريره وفي رسائله إلى سلطات ميانمار أن تساهم في تهيئة هذه البيئة.

جيم - الحالة في المناطق الحدودية

٢٧ - يعد استئناف محادثات السلام بين حكومة ميانمار واتحاد كارين الوطني، أكبر مجموعة معارضة مسلحة، تطوراً مهماً. فقد قاد الجنرال بوميا نائب رئيس اتحاد كارين الوطني والجنرال الأول للدفاع إلى المحادثات التي عقدت في يانغون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، حيث تم التوصل إلى "اتفاق شرف" على وقف إطلاق النار. ويأمل المقرر الخاص أن يتمكن الجانبان قريباً جداً من حل القضايا المتبقية. وقد أُبلغ أن الجانبين سوف يجتمعان مرة أخرى في آب/أغسطس ٢٠٠٤ للجولة الرابعة من المفاوضات بهدف وضع حد للتراع المسلح الذي دام أكثر من نصف قرن. فإن تيسر إدماج التزامات حقوق الإنسان في اتفاق، فإن هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى تحسين كبير لا في حالة حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية فحسب، بل في المناخ السياسي في جميع أنحاء ميانمار.

٢٨ - وقد تلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة ومفصلة عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق معينة مناهضة للتمرد في ميانمار ويأمل أن يتمكن من توضيح هذه التقارير أثناء بعثته المقبلة. ويذكر بأن لطلبه بشأن إجراء تقييم مستقل في ولاية شان (E/CN.4/2003/41، الفقرات ٣٥-٤١؛ A/58/219 الفقرات ٢٧-٣٦؛ و E/CN.4/2004/33، الفقرات ٤٧-٥٠) لم ترد عليه بعد سلطات ميانمار.

٢٩ - ولاحظ المقرر الخاص مع الارتياح أن مجلس الدولة للسلم والتنمية ما انفك يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بمواصلة تقييمها المستقل للأوضاع الأمنية والمعيشية للسكان في مناطق الأقليات العرقية المتأثرة بالتراعات.

دال - حقوق الطفل

٣٠ - نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الدوري الثاني لميانمار بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/70/Add.21) في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ واعتمدت الملاحظات التي خلص إليها (CRC/C/15/Add.237) في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعلى سبيل التحضير لذلك الحدث، قام المقرر الخاص، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بإطلاع أعضاء اللجنة أثناء اجتماع فريقها العامل لما قبل الدورة، عن الوضع الراهن في ميانمار.

٣١ - ويشير المقرر الخاص إلى أن اللجنة رحبت باعتماد القواعد والأنظمة المتصلة بقانون الطفل لعام ٢٠٠١؛ وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠؛ وإنشاء اتحاد شؤون المرأة في ميانمار في عام ٢٠٠٣، الذي تشمل ولايته تعزيز وحماية حقوق الطفل؛ واعتماد البرنامج الوطني لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووضع "البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب: ميانمار ٢٠٠٣-٢٠٠٥"؛ واعتماد خطة وطنية للصحة ١٩٩٦-٢٠٠١، حققت أعلى نسبة تغطية في مجال التحصين الذي شمل جزءا كبيرا من السكان؛ واعتماد خطة العمل الوطنية تحت شعار "توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠".

٣٢ - تقدمت اللجنة بتوصيات شاملة تناولت مجالات اهتمام حظيت بموافقة المقرر الخاص الكاملة عليها. وتتضمن بعض التوصيات الرئيسية ما يلي: رفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية وكذلك سن الزواج بالنسبة للفتيات إلى سن مقبولة دوليا؛ وحظر العقوبات الجسدية وتسيير حملات تعليمية لتوعية الأسر والمهنيين بالأشكال البديلة للتأديب؛ وتقييم نطاق العنف ضد الأطفال وطبيعته وأسبابه، وبخاصة العنف الجنسي ضد الفتيات، وذلك بهدف اعتماد استراتيجية شاملة من التدابير والسياسات الفعالة وتغيير اتجاهات السلوك العام؛ وزيادة الجهود لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والارتقاء بنوعية النظام التعليمي؛ وإدخال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل، في المقررات الدراسية في المدارس، ابتداء من المرحلة الابتدائية؛ والعمل نحو مجانية التعليم الابتدائي عمليا وذلك بالتقليل إلى أدنى حد من التكاليف التي يتكبدها الآباء؛ وتمديد التعليم الإلزامي إلى ما بعد الصف الرابع إلى الصف السادس على الأقل؛ وتقوية الجهود الساعية تدريجيا لكفالة حصول الفتيات والفتيان من المناطق الحضرية والريفية والمناطق النائية وكذلك

الأطفال الذين ينتمون إلى مجموعة الأقليات فرص متساوية في التعليم؛ واعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية شاملة لمنع ومكافحة عمل الأطفال؛ ومواصلة التماس المساعدة من منظمة العمل الدولية في مجال القضاء على السخرة؛ وتوسيع نطاق الحماية من الاستغلال الجنسي في جميع التشريعات ذات الصلة ليشمل جميع الفتيان والفتيات دون سن الثامنة عشرة والاتجار بهم ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع؛ وتسريح كافة المحاربين دون سن الثامنة عشرة وإعادة إدماجهم، وضمان أن يكون جميع المجندين العسكريين في سن الثامنة عشرة على الأقل وأن يتم تجنيدهم طوعياً، وتقديم المساعدة التعليمية والمساعدات الأخرى للأطفال المتأثرين بالتراعات.

٣٣ - ويسر المقرر الخاص أن يشير إلى أن حكومة ميانمار دعت وفد لجنة حقوق الطفل لزيارة ميانمار. وأعلنت الحكومة أن خطة وطنية بشأن حقوق الطفل ستتم صياغتها قريباً استجابة لتوصية تقدمت بها اللجنة. وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات بأن شعبة المناهج الدراسية بإدارة التخطيط التربوي والتدريب شرعت، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في وضع دروس عن حقوق الإنسان لمستويات التعليم الأساسي والمدارس المتوسطة والعليا. ويرحب المقرر الخاص بمساهمة اليونيسيف في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يعرب المقرر الخاص عن سعادته بأن يعلن أن اليونيسيف والمحكمة العليا، جمعت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ - بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث - كبار واضعي السياسات الحكومية (بما في ذلك، بالإضافة إلى المحكمة العليا، مكتب النائب العام ووزارة الداخلية ووزارة الرعاية الاجتماعية وقوات شرطة ميانمار وإدارة السجون) وخبراء من المنطقة في حلقة عمل بشأن قضاء الأحداث وذلك لتبادل المعلومات عن كيفية تحسين حماية الأطفال الذين يعيشون في حالة صراع في إطار قانون ميانمار.

٣٤ - أحاط المقرر الخاص علماً بإنشاء اللجنة الخاصة بمنع استخدام الأطفال كجنود وذلك في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتشمل اللجنة وزارات الخارجية والعمل والرعاية الاجتماعية ووزارة الداخلية والقاضي المحامي العام ومسؤولين عسكريين من الرتب العليا من وزارة الدفاع. وتم، في الاجتماع الأول، المعقود في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تكوين فرقة عمل. وقد عقدت اللجنة مؤخرًا اجتماعاً ثانياً رفيع المستوى برئاسة السكرتير العام - ٢ لمجلس الدولة للسلم والتنمية. وفيما خصص الاجتماع الأول للجنة لاعتماد القرارات المتعلقة بمنع تجنيد القصر في الخدمة العسكرية، خصص الاجتماع الثاني لمناقشة تنفيذ القرارات والبرامج المستقبلية. وقد لقيت هذه المبادرات ترحيباً.

٣٥ - أحاط المقرر الخاص علماً أيضاً بالشواغل التي جرى الإعراب عنها في تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاعات المسلحة المقدم إلى مجلس الأمن A/58/546-S/2003/1053 و A/58/546/Corr.1 و 2 و S/2003/1053/Corr.1 والإشارات الواردة فيه إلى ميانمار.

رابعاً - التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

٣٦ - يعتقد المقرر الخاص أن هنالك تقدراً متنامياً في السنوات الأخيرة من جانب المجتمع الدولي بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إلى ميانمار. وفي هذا الصدد يرحب المقرر الخاص بجهود فريق الأمم المتحدة القطري المؤلف حالياً من عشرة منظمات في الأمم المتحدة موجودة في البلد، الرامية إلى تحديد جوانب الضعف في ميانمار بهدف وضع إطار عمل استراتيجي للمساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة. وهذه مبادرة مهمة، إذ أن الأمم المتحدة، بحكم ولايتها، في موقف فريد لمعالجة احتياجات السكان المعرضين للتضرر في البلد. وفضلاً عن ذلك، تظل الأمم المتحدة حتى الآن أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاجتماعي لميانمار.

٣٧ - وتستخدم أغلبية المساعدة المقدمة حالياً لدعم أنشطة مجتمعية شعبية. وهناك مساعدة إضافية كبيرة تبلغ جملتها ٩٨,٥ مليون دولار من الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا الذي يُتوقع أن يتوجه نحو إحداث توسيع كبير في نطاق في موارد الرعاية الصحية في ميانمار خلال السنوات الخمس المقبلة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه المتلقي الرئيسي للصندوق العالمي، بتولي المسؤولية عن الإدارة المالية إضافة إلى نظم الرصد والتقييم. ويسر المقرر الخاص أن يشير إلى أنه من المتوقع أن يبدأ تدفق أول ٣٥,٦ مليون دولار من المنح المعتمدة من الصندوق العالمي إلى ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب المقرر الخاص باستعداد حكومة ميانمار لتوفير سبل الوصول الكامل إلى البلد لجميع المتلقين الفرعيين لموارد الصندوق العالمي وذلك لضمان حصول أكثر المحتاجين عوزاً إلى المساعدة. وسوف يستخدم أكثر من نصف هذا المبلغ (١٩,٢ مليون دولار) لدعم حملة مكافحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهذا العون تمس إليه الحاجة ويأتي في حينه وبخاصة في ظل ما كشف مؤخراً في المؤتمر الدولي الخامس عشر لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (بانكوك ١١-١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤) أن عدد المصابين في ميانمار بمرض الإيدز يقدر بـ ٦٢٠ ٠٠٠، وذلك ما يضع ميانمار من بين أول ثلاثة في أعلى قائمة البلدان الأسوأ تأثراً في المنطقة.

٣٨ - يرحب المقرر الخاص بالاتفاق بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي تم التوصل إليه في وقت مبكر من هذا العام، والذي يسمح بمقتضاه لمفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدخول الجزء الشرقي من البلاد، وهي تحديدا ولايتا كاين ومون ومقاطعة تانينثاري. وقد كانت السلطات على الصعيدين المركزي والمحلي متعاونة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تمكنت حتى الآن من إرسال ست بعثات إلى هذه المناطق الحدودية. وتوفر هذه البعثات فرصة مناسبة لتقييم الشواغل الإنسانية لدى المجتمعات المضيفة وتحديد الاحتياجات قبل بداية عودة اللاجئين والمشردين من السكان. كما أن وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه المناطق وجهودها في خلق الظروف المواتية لعودة اللاجئين ستساهم في عملية المصالحة الوطنية. ولكن من الواضح أيضا أن استدامة عملية إعادة التوطين مربوطة أيضا بإبرام اتفاق سلام قوي بين اتحاد كارين الوطني ومجلس الدولة للسلم والتنمية، بحيث يغطي القضايا الجوهرية، بما في ذلك إزالة الألغام وإعادة توطين مجموعة كاين العرقية التي شردتها الحرب.

٣٩ - ويود المقرر الخاص أيضا أن يشير إلى أن التعاون الإيجابي بين لجنة حقوق الإنسان في ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال تدريب الموظفين المسؤولين بالمناطق الحدودية. ويجري برنامج التدريب على نحو متواصل، فقد تم حتى الآن تنظيم خمس حلقات تدريب على قانون حقوق الإنسان مكثفة في كل من ولايات يانغون وكاين ومون وفي مقاطعة تانينثاري، حيث تم تدريب ١٥٠ مسؤولا. ويخطط لإجراء المزيد من التدريب من هذا النوع. وفي ذات الوقت، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتدريب مدربين (أساتذة القانون من مختلف جامعات ميانمار) في عدد من المؤسسات في جميع أنحاء العالم.

٤٠ - وتشارك اليونيسيف أيضا في قدر كبير من جهود بناء القدرات والتدريب في العديد من المناطق، بما في ذلك حماية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين (وبخاصة اليتامى والأطفال في مؤسسات الرعاية) وحماية الأطفال الذين يعيشون في أوضاع تتعارض مع القانون، وحماية الأطفال المستغلين والمهملين وإعادة إدماجهم. وفضلا عن ذلك، ظلت اليونيسيف تقدم مساعدات إلى ولايات كاين وكايا ومون وإلى ولايات أخرى على الحدود مع تايلند في مجال الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي والمياه والمرافق، وذلك لعدد من السنوات وبالاتفاق مع الحكومة؛ ومؤخرا شرعت في تقديم المساعدة في مجال حماية الطفل في العديد من هذه المناطق. وتجري اليونيسيف اتصالات منتظمة بالمسؤولين ذوي الصلة الذين يتعاملون مع مختلف قضايا الحماية، بما في ذلك الأطفال الجنود.

٤١ - وفيما يتعلق بمنظمة العمل الدولية، لم يتسن حتى الآن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها بين منظمة العمل الدولية وحكومة ميانمار، وذلك بسبب الظروف السائدة في البلاد، وعلى وجه التحديد بسبب القضايا التي تورط فيها تسعة اشخاص حكموا بالإعدام بتهمة الخيانة

العظمى (أي بعدما تم اكتشافه مؤخرا، في آذار/مارس ٢٠٠٤، من أن ثلاث من القضايا التسع قد يكون بها علاقة بمنظمة العمل الدولية) التي أثارها المقرر الخاص في تقرير سابق (E/CN.4/2004/33، الفقرة ٢٤) ولكنها لم تحسم بعد نهائيا. وقد حكم أولئك الأشخاص التسعة بالإعدام بدعوى التآمر لتفجير مبان حكومية واغتيال أعضاء مجلس الدولة للسلم والتنمية ولأن لهم اتصالات بمجموعات سياسية في المنفى ويقومون بنشر "معلومات زائفة" عن السلطات فيما وراء البحار، ويزعم أن ذلك يتم بإجراء اتصالات بمنظمة العمل الدولية. ويشعر المقرر الخاص بالقلق من أن أن المحكمة العليا، بالرغم من أنها خففت في الاستئناف الأول أحكام الإعدام (إلى السجن المؤبد للبعض وإلى السجن لمدة ثلاث سنوات لآخرين)، فإنها لم توضح هذه النقطة الحاسمة بالرغم من التأكيدات التي قدمتها الحكومة في السابق من أن الاتصالات بمنظمة العمل الدولية لا يمكن أن تعتبر غير قانونية في ميانمار. وقد أبلغ المقرر الخاص أن محاميا عن ثمان من الأشخاص التسعة تقدم، في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ باستئناف ثان للمحكمة العليا بكامل هيئتها.

٤٢ - وفي موضوع آخر ذي صلة، أحاط المقرر الخاص علما بالاستنتاجات التي خلصت إليها الجلسة الخاصة للجنة تطبيق المعايير الدولية التابعة لمؤتمر العمل الدولي (٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، التي نظرت في التطورات المتعلقة بمسألة احترام حكومة ميانمار لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالسخرة، ١٩٣٠ (رقم ٢٩). ووفقا للجنة، بالرغم من التأكيدات التي قدمتها الحكومة عن حسن نواياها، فإن الإجراءات المتخذة لم تكن كافية للتمكين من الاتفاق حول تنفيذ خطة العمل المشتركة.

خامسا - الملاحظات والتوصيات الختامية

٤٣ - وتضاف استنتاجات وتوصيات المقرر الخاص الواردة في هذا التقرير إلى سابقتها في تقاريره الصادرة ولكنها تبقى سارية المفعول بسبب الحالة السائدة في ميانمار (انظر، على سبيل المثال E/CN.4/2002/45 و E/CN.4/2003/41 و E/CN.4/2004/33).